

بيان

صادر عن رئاسة الاتحاد البرلماني العربي، باسم الاتحاد

يدين مصادقة وزير جيش الاحتلال الإسرائيلي، على مشروع استيطاني في الخليل ومحيط الحرم الإبراهيمي -
فلسطين العربية المحتلة

تستمر سلطات الاحتلال الإسرائيلي بمتابعة مشاريعها الاستيطانية الاستعمارية القذرة، لتُظهر للعالم أجمع أنها كيان طُفيلي مارق يتغذى على مآسي البشر وكوارثهم، كيان قوامه مستوطنين مرتزقة مارقين، وجدوا ضالتهم ومآربهم القذرة في "صفقة القرن" الأمريكية-الإسرائيلية المشؤومة، التي فتحت الباب على مصراعيه أمام الحكومة الإسرائيلية المزعومة لفرض واقع مزيف، وإصدار قرارات جائرة، تفضي إلى تهمة "الأرضية القانونية"، على حد زعمهم، لارتكاب المزيد من أعمال القهر والإذلال وسرقة الأراضي وتدنيس المقدسات وانتهاك حرمتها، دون أي وازع قانوني أو ديني أو أخلاقي أو إنساني.

وفي ظل هذه العريضة الإسرائيلية المستمرة وارتكاب مختلف أنواع الانتهاكات والجرائم، بحق مقدساتنا الإسلامية والمسيحية في أرض فلسطين العربية المحتلة، فضلاً عن غياب الشرعية الدولية وقراراتها الملزمة وانشغال العالم أجمع بالتصدي لفيروس كورونا القاتل، فإن الاتحاد البرلماني العربي،

وإذ لا تغيب عن ذاكرته، محاولات الاحتلال الإسرائيلي المستمرة لتهويد الحرم الإبراهيمي الشريف وتدنيسه، منذ اللحظة الأولى لاحتلالها الخليل، وفرض سيطرتها عليه في الثامن من حزيران/يونيو عام 1967، ناهيك عن "مجزرة الحرم" البشعة التي ارتكبتها المستوطن المتطرف جولد شتاين، في 25 شباط/فبراير عام 1994، بحق المصلين وأدت إلى ارتقاء تسعة وعشرين شهيداً، وجرح العشرات،

وإذ يعي، أبعاد العقلية الإجرامية الاستعمارية التي كرّسها وزير جيش الاحتلال الإسرائيلي نفتالي بينيت، بمصادقته النهائية على مشروع استيطاني يتضمن الاستيلاء على أراض فلسطينية، لإقامة طريق خاص للمستوطنين والمتطرفين، يربط مستوطناتهم الاستعمارية بالحرم الشريف، وإقامة مصعد لهم في أرض الحرم المقدس، الأمر الذي يمهد الطريق لانتهاك جميع القوانين التي كفلت حق حرية العبادة لأشقائنا الفلسطينيين، وممارسة شعائرهم الدينية حسب الشرائع والمواثيق الدولية،



وإذ يدرك، أن القرار الإسرائيلي الحالي ينتهك بكل صفاقة قراري لجنة التراث العالمي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم "اليونسكو"، عام 2018 في اجتماعها الـ 42 في عاصمة مملكة البحرين المنامة، بغية الحفاظ على بلدة القدس القديمة وأسوارها، والحفاظ على بلدة الخليل القديمة، فضلاً عن قرار منظمة اليونسكو عام 2017، لإدراج البلدة القديمة في مدينة الخليل والحرم الإبراهيمي على قائمة التراث العالمي للمحافظة عليها كموروث ثقافي وإنساني،

فإن الاتحاد البرلماني العربي، يدين بأشد عبارات الشجب والاستنكار، إعلان وزير جيش الاحتلال الإسرائيلي، نفتالي بينيت، ومصادقته النهائية على مشروع استيطاني في مدينة الخليل جنوبي الضفة الغربية، مؤكداً أن مثل هذا الإعلان ما هو إلا خطوة من خطوات "صفقة القرن" المشؤومة، التي تهدف إلى طمس المعالم العربية الإسلامية وهوية المنطقة الفلسطينية، بغية خلق واقع جديد يمهّد الطريق لعملية تهويد واسعة النطاق في جميع الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة،

ويؤكد، أن هذا القرار الذي يجسّد العنصرية بأبشع صورها ما كان ليصدر بهذه السرعة والتجبر لولا الانحياز الأميركي الفاضح للاحتلال الإسرائيلي الغاشم ومشاريعه الإجرامية الاستعمارية، التي تنتهك حرمة الإنسان والأديان والمقدسات، بما فيها الحرم الإبراهيمي الشريف، ناهيك عن انتهاك القانون الدولي، واتفاقيات جنيف وميثاق روما الأساسي،

ويناشد، المجتمع الدولي، ممثلاً بحكوماته وبرلماناته الوطنية ومنظماته الإنسانية، الضغط على سلطات الاحتلال بهدف لجمها ووضع حدّ نهائي لمشاريعها التهودية الإجرامية، مطالباً المحكمة الجنائية الدولية باعتماد توصية المدعية العامة بشأن انطباق صلاحية المحكمة على الأرض الفلسطينية المحتلة، والشروع في فتح تحقيق رسمي في جرائم وانتهاكات الاحتلال ومستوطنيه الدمويين، وصولاً لمساءلة ومحاسبة المتورطين في هذه الجرائم،

ويستنهض، هم الشعوب العربية والإسلامية النابضة بالعزّ والكرامة، للتصدي لمثل هذه القرارات الاستفزازية غير القانونية، التي تشرعن قانون الغاب، وتطلق العنان لتنفيذ نوايا خبيثة دنيئة هدفها انتهاك الإجماع الدولي، واستباحة كرامة الفلسطينيين ووجودهم على أرضهم التاريخية، وتبديد ثوابت الشعب الفلسطيني المتمثلة بإقامة دولته المستقلة، على حدود الرابع من حزيران 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وحل قضية اللاجئين وفقاً للقرار 194،



ويشدد مجدداً، على أن هذا الكيان الغاصب لن تقف أطماعه عند حدود مدينة الخليل وحرمها القدسي، ولن ترتوي نزعته الدموية بسفك الدم الفلسطيني فحسب، بل سيسعى بكل وحشية لتمزيق جسد الأمة العربية، وصولاً إلى تحقيق حلم مؤسس الصهيونية تيودور هرتسل عام 1904، الذي أعلن أن حدود دولة "إسرائيل" تمتد "من النيل إلى الفرات"،

ويعرب الاتحاد البرلماني العربي، عن وقوفه ودعمه المطلق لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف أو المساومة أو البيع، مؤكداً أن كل هذه القرارات السافرة والظالمة لن تُسعف سلطات الاحتلال الغاشمة في فرض مشروع إسرائيل الكبرى على فلسطين التاريخية، وأنّ وحشية الاحتلال وهمجته ومخططاته الغادرة، التي تنتهك جميع القيم والأخلاق والمبادئ الإنسانية والدولية، لن تصادر حق شعبنا بالوجود على أرضه، والدفاع عن الحرم الإبراهيمي وجميع المقدسات الإسلامية والمسيحية على أرض فلسطين.

عن

الاتحاد البرلماني العربي

الرئيس المهندس عاطف الطراونة

رئيس مجلس النواب

في المملكة الأردنية الهاشمية

بيروت 5 أيار / مايو 2020

